

المصدر: أكتوبر

التاريخ : ٢٥ أغسطس ٢٠٠٢

توابع اتفاق ماشاكوس

ما هي القوى التي تثير المشاكل بين مصر والسودان ؟

لا أحد يعرف من الذى يسعى إلى إثارة مشكلة حلايب الآن لإيجاد خلافات ليس لها أساس بين السودان ومصر.
هل تحرك « الشيطان » فى هذا الوقت لخلق أزمة تغطى على ما يحدث من محاولات لغرس بذور انقسام السودان ؟
هل هي توابع اتفاق ماشاكوس؟
وحسنا فعل وزير الخارجية السودانى عندما أعلن بمنتهى الوضوح ليس هناك مشكلة ولن تكون هناك مشكلة بين مصر والسودان حول حلايب.
هل كانت زوبعة فى فنجان . الأقوال التى رددت أن السودان لجأ إلى مجلس الأمن يطلب اعتبار منطقة حلايب منطقة نزاع . كما أعلن وزير الخارجية السودانى نفسه .. إذن من الذى اصطنع هذه الزوبعة.. ولماذا فى هذا الوقت بالذات؟

ولقد طلبت الخرطوم من القاهرة المشاركة فى الجولة الثانية من مفاوضات ماشاكوس ورأت مصر أن تترك هذه الجولة للأطراف التى شاركت فى الجولة الأولى، والموقف المصرى الثابت مع وحدة أرض السودان، وتعارض أى محاولة

لإيجاد ثغرة يمكن أن ينفذ منها من يعمل على تجزئة السودان وانفصال الجنوب .
ومعروف أن هناك اتفاقا سابقا بأن تكون منطقة حلايب منطقة تكامل بين مصر والسودان، وسبق أن أعلن الرئيس البشير ذلك، وأكدته نائبه ووزير الخارجية أكثر



الصادق المهدي



البشير

من مرة، فالمسألة إذن منتهية والملف ليس مفتوحا.
وقد أكد وزير الخارجية السودانى الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل على أن هناك قوى تدفع بقضية حلايب بقصد الإساءة إلى العلاقات بين السودان ومصر، ولكنه

لم يحدد هذه القوى، وبذلك قطع الطريق على هذه القوى التي تحاول إعادة الخلافات التي نشبت في عام ١٩٨٩ ، مع أن البلدين حريصان على تحقيق تقدم في العلاقات وعدم العودة بها إلى السوء ، ولاشك أن زيارة الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل كانت لتأكيد هذا المعنى، كما كانت هذه الزيارة فرصة لتعيد مصر تأكيد موقفها الحريص على أمن واستقرار وسلام السودان الشقيق، وارتباط الأمن القومي



جون جرنق

المصري بالأمن القومي السوداني، مما يفرض تجاوز أى خلافات أو محاولات لشق الصفوف في هذه المرحلة الحساسة التي تمر بها المنطقة العربية.

أما مفاوضات ماشاكوس بين وفدي الحكومة السودانية وحركة العقيد جون جرنق فإنها تتركز حول قضيتين هما حدود جنوب السودان، وأن تكون الخرطوم عاصمة للشمال والجنوب وأن تخضع الدولة السودانية للنظام العلماني وإذا لم توافق الحكومة يتم إنشاء عاصمة جديدة وهو ما رفضته الحكومة السودانية باعتباره طرحا كونفدراليا لم يتضمنه اتفاق ماشاكوس الإطاري.. كما تطرقت المفاوضات لمناقشة ورقة حول قسمة السلطة والتي

تقوم على إدخال تعديلات هيكلية في بنية السلطة الحالية وقيام لحكومة جديدة وبديلة للنظام الحالي ترتبها أوضاع الاتفاقية المقبلة، ولكن لم يتحدد بعد إمكانية مشاركة القوى السياسية الأخرى في التجمع الوطني الديمقراطي تحالف المعارضة .. باستثناء مشاركة مبارك الفاضل المنشق عن حزب الأمة في التعديل الوزاري الذي جرى منذ أيام حيث تضمن تعيين ٨ أعضاء في الحكومة وشغل مبارك الفاضل

المهدي منصب مساعد الرئيس ، وبذلك تباح له متابعة جميع الملفات كما عين حسن تاج الدين مستشارا للرئيس وإبراهيم مالك وزيرا للإعلام والاتصالات وعين عبد الجليل الباشا وزيرا للسياحة وعين أيضا يوسف تكيينا وزيرا للتعاون الدولي ونهار آدم وزيرا للتربية والتعليم ونجيب الخير عبد الوهاب وزيرا للدولة للشئون الخارجية.

وقد علق الصادق المهدي زعيم حزب الأمة على انضمام المنشقين عن حزبه بأنه كارثة ولن يحقق شيئا .. وما زالت التطورات مستمرة ولم تصل إلى نهايتها.



د . مصطفى عثمان إسماعيل